

«راست أنجلة» مهرجان تونسي ينشد الموسيقى المغايرة

عاشت مدينة بنزرت من 22 وحتى 25 أغسطس الجاري على وقع الدورة الثالثة من مهرجان «راست أنجلة» للموسيقى البديلة التي جابت شوارع المحافظة الشمالية لتونس، ومينائها القديم وأيضاً سفوح جبال وغابات منطقة رأس أنجلة المستمد منها اسم المهرجان، لتكون الموسيقى البديلة مقاماً طيباً لأهل بنزرت وزائريها على وقع مقام «راست» وغيرها من المقامات الموسيقية الشرقية والنوت الغربية على حد سواء.

تغني التراث الثقافي التونسي المزوج بموسيقى العالم، ليختتم في الخامس والعشرين منه بعرض «مجموعة أيتما» وهو مشروع موسيقي بكلمات من العامية التونسية، تعبر عن إكراهات العصر الراهن الأخلاقية والاجتماعية والسياسية، حيث تروي كلمات والحن نورا الحركاتي انعدام الثقة بين الناس وتردي العلاقات بين أفراد المجتمع وتجربهم من الإنسانية.

وبين حفلي الافتتاح والاختتام تنوعت الأنماط الموسيقية، حيث قدم نضال الجياوي تجربته الموسيقية الجديدة «الشاوية» المستلهمة من موسيقى «الشساوي» البربرية بعيداً عن التصنيفات الفنية من قبيل «عصري» و«تقليدي»، وهو الذي يرى أن «شاوية» هي ليست فقط عوضاً في التراث الموسيقي الشساوي وإنما أيضاً بحث في أصوات جديدة ودفعاً لإنعاش الماضي والحاضر في شكل مستحدث.

ونضال الجياوي عرفه الجمهور التونسي من خلال أولى تجاربه الموسيقية «برقو 08»، التي قدم فيها سجل الغناء الصالحي بجهة سليانة (شمال غرب تونس) ثم عبر تجربته الثانية «حفاويين الشعبية» التي أعطى خلالها الأولوية لموسيقى المزود (موسيقى المهتمين بتونس).

كما استعرض بلحسن ميهوب وفرقة من مدين «سطلمبالي» أفضل ما تغني به زوج تونس كـ «بابا بحري» و«سيدي سعد» وغيرها من الأغاني الملحمية التي تغني بها زوج تونس في أوائل القرن العشرين كتعبيرة فنية وصرخة موسيقية في وجه الأصفاد وسيات الجلال والعنصرية والعبودية.

مهرجان «راست أنجلة» في نسخته الثالثة بدأ يتلمس مكانه في خارطة المهرجانات الموسيقية التونسية البديلة

ومن بين العروض الهامة في «راست أنجلة» في دورته الثالثة أتي عرض «مدرسة الزهراء للموسيقى» ببنزرت التي تأسست في العام 2008، بإدارة الموسيقي محمد لطفي الغربي المتخرج من المعهد العالي للموسيقى بتونس، وهو عازف قيثارة ومغن وكاتب أغان أيضاً، وقدم طلاب الفرقة مجموعة من أشهر أغاني الأفلام والمسلسلات العربية والأجنبية، بتوليفة موسيقية تنهل من التخت العربي والأوركستر الغربي يد بيد.

مهرجان «راست أنجلة» في نسخته الثالثة بدأ يتلمس مكانه في خارطة المهرجانات الموسيقية التونسية البديلة كـ «أيام قرطاج الموسيقية» و«سيكا جان» و«الجاز في قرطاج» وغيرها من المهرجانات التونسية التي بدأت محلية لتنتشر مع تراكم الدورات إقليمياً ودولياً، وما «راست أنجلة» إلا بداية الرأس الذي تليه بقية أعضاء الجسم الموسيقي التونسي الذي يود أن يتشكل ويتسع أكثر فأكثر على العالم بمحليته الباذخة كلمة ولحناً، بل ورقصاً أيضاً.



صابرين جينخاني تغني «زي» في جمع لكل شيء



صابر بن عامر
صحافي تونسي

تونس - خلق مهرجان «راست أنجلة» في دورته الثالثة التي تواصلت على امتداد أربعة أيام متعاقبة (من 22 وحتى 25 أغسطس)، «البياتة الخاصة، مشكلاً مهرجاناً موسيقياً للأغنية البديلة. موسيقى تحرر نفسها من أي نوع من أنواع الانتماء، أو شكل من أشكال اللعب، أو العائلة الموسيقية، أو القواعد التي يجب احترامها، وهو أيضاً مساحة للتكوين والإنتاج ونشر هذه الأنماط الموسيقية البديلة، هكذا قال ضياء فالحي مدير مهرجان «راست أنجلة» مُعزفاً الأيام.

وهذه الحرية وهذا المزيج الموسيقي جعل من مهرجان «راست أنجلة» الذي عاشت على وقعه مدينة بنزرت (شمال تونس) مهرجاناً فريداً، خاصة مع وجود مجموعات فنية من مناطق تونسية متنوعة قُدمت أساليباً موسيقية مختلفة.

ورأس أنجلة هي أعلى قمة تطل على البحر في أفريقيا، تحولت إلى نقطة استقطاب للسائحين التونسي والأجنبي كما أصبحت محط اهتمام العديد من الناشطين في المجال السياحي والفاعلين في الحقل الثقافي ومنظمي المهرجانات الذين اختاروا هذه النقطة لتنظيم تظاهراتهم وإحيائها لما تكتسبه من رمزية جغرافية ومناظر طبيعية خلابة، أما «راست» فهو مقام شرقي يعتبره البعض المقام الرئيسي في الموسيقى الشرقية، ويعتبر أكثرها وضوحاً في الشخصية، والمعبر عنها، ويعتبر من المقامات المفضلة لتلاوة الأذان لما فيه من وقار وجدية. فكلما راست في اللغة الكردية تعني المستقيم أو الحقيقي.

ورغم أن المهرجان لم يقدم المستقيم والحقيقي في المقام، إلا أنه أنتج موسيقى بديلة ومغايرة عن السائد والمسموع قُدمتها مجموعات موسيقية شابة من جيل المناطق التونسية كفرقة ميعاد القادمة من القصرين (وسط تونس) ومجموعة «طرُق» الجنوبية علاوة على فرقة مدرسة الزهراء للموسيقى ببنزرت، مقدمين القساوة والسطلمبالي والمزود والبوز والجاز والفانك وغيرها من الموسيقات المحلية التونسية والعالمية، في إحياء للفضاء العام من خلال إكساء الساحات العمومية لمدينة بنزرت وجبالها وسفوحها وشواطئها أيضاً بالنعامت والموسيقى والجماليات.

وتضمنت الدورة الثالثة من المهرجان إقامة كرنفال موسيقي جاب شوارع مدينة بنزرت، إضافة إلى تنظيم مخيم فني بمنطقة رأس أنجلة تضمن العديد من الأنشطة الثقافية والرياضية علاوة على العروض الموسيقية. أما العروض الرسمية للمهرجان فاقامت بميناء المرسي القديم ببنزرت وسط تفاعل جماهيري شعبي كبير، حيث رقص وغنى الجميع على الإيقاعات والنغمات المقدمة من الفرق المشاركة في المهرجان.

وافتتح المهرجان في الثاني والعشرين من أغسطس الجاري بعرض «زي» لصابرين جينخاني، وهي فنانة تونسية شابة تجمع بين الغناء والفن التشكيلي، ولكن شيئاً لم يحدث، فلم تتم إقامة «السينماتيك» المصرية رغم تخصيص مكان للبناء، ولم يتم إصدار قانون جامع مانع لتنظيم عملية حفظ الأفلام، وكلما أمكن، تبرز الفرنسيون بنسخة من فيلم ما من الأفلام «المفقودة» كما لو كانوا يفتنون نظر السلطات المصرية المسؤولة إلى حقيقة تقاعسها عن القيام بمهمتها، ولكن الجميع سعداء بانفسهم، وبرحلاتهم إلى باريس والاستمتاع بمشاهدة بعض الأفلام ولكن أساساً «التسوق» وإفراق «بدل السفر» في شراء «لوازم المدام» والذي منه، أما نزي في الأفلام المصرية القديمة فهو مستمر حتى إشعار آخر!

هموم وشجون وصنائع في البحث عن الفيلم الضائع

عندما تصبح القيمة التجارية أهم من التاريخ تُعدم أفلام وتُتلف أخرى



فيلم «المومياء» المصري أُنقذته مؤسسة سكورسيزي من التلف

اشخاص قادرين على القيام بالعملية عن طريق إرسال بعثات للخارج، وضرورة عمل أكثر من نسخة سلبية من الفيلم على أن تحصل الدولة على نسخة منها تضمها إلى الأرشيف إجبارياً. إلا أن سميير غريب بعد أن سألته، لماذا لم ينفذ هذا المشروع وهو كان «في السلطة» وقتها؟ قال إن المشكلة الأولى تكمن في البشر، فالحلول معروفة لكن المشكلة أن الجميع فاقدون لإرادة الحل على جميع المستويات في الدولة. وكان هذا اتهاماً مباشراً لوزير الثقافة فاروق حسني.

وقال صلاح حسب النبي إنهم تمكنوا من استعادة نسخ 350 فيلماً من «أفلام النترات» بالبييض والأسود من فرنسا بالتعاون مع وزارة الثقافة الفرنسية كانت قد بيعت من قبل أصحابها. إلا أن الناقد العزيز الراحل سميير فريد رد قائلاً إنه لم يسمع عن هذا الأمر من قبل، وإن كان قد حدث فهو يعتبره نوعاً من «القرصنة» لأنه لا يوجد شيء اسمه مبيع بل كانت هناك حقوق توزيع لمدد محددة انتهت، وقد صنعوا نسخاً سلبية من النسخ الإيجابية وهو تصرف غير قانوني تتحمل مسؤوليته غرفة صناعة السينما في مصر التي تمثل المنتجين والموزعين.

في عصر لاحق تم ترميم «المومياء» عن طريق مؤسسة سكورسيزي دون أن تستولي المؤسسة على الفيلم، وتم وضع تخطيط كامل شامل لبناء أرشيف لحفظ الأفلام المصرية وصيانتها، وسافر كل من تعاقبوا على رئاسة المركز القومي للسينما منذ العام 2001 حتى عهد قريب جداً، إلى فرنسا بزعم توقيع اتفاقية مع فرنسا بهذا الشأن، والاتفاق والتنسيق وبحث التعاون وتوقيع العقد... وكُنْتُ شاهداً على بعض هذه التفاصيل عن قرب في العام 2012.

ولكن شيئاً لم يحدث، فلم تتم إقامة «السينماتيك» المصرية رغم تخصيص مكان للبناء، ولم يتم إصدار قانون جامع مانع لتنظيم عملية حفظ الأفلام، وكلما أمكن، تبرز الفرنسيون بنسخة من فيلم ما من الأفلام «المفقودة» كما لو كانوا يفتنون نظر السلطات المصرية المسؤولة إلى حقيقة تقاعسها عن القيام بمهمتها، ولكن الجميع سعداء بانفسهم، وبرحلاتهم إلى باريس والاستمتاع بمشاهدة بعض الأفلام ولكن أساساً «التسوق» وإفراق «بدل السفر» في شراء «لوازم المدام» والذي منه، أما نزي في الأفلام المصرية القديمة فهو مستمر حتى إشعار آخر!

تجربة مباشرة في هذا المجال، والدكتور صلاح حسب النبي وكان وقتها رئيس شركة مصر للاستوديوهات والتوزيع التي تمتلك التراث السينمائي من الأفلام التي أنتجت في عصر مؤسسة السينما الحكومية، وكانت الشركة وربما ما زالت، تتبع وزارة الاستعمار التي تولت الإشراف على شركة القطاع العام في السينما من الاستوديوهات والمعامل وأرشيف الأفلام المنتجة من قبل «مؤسسة السينما».

فقد عرضنا في البداية فيلماً تسجيلاً طويلاً بعنوان «إنقاذ كلاسيكيات السينما المصرية» من إخراج الممثل المصري المقيم في هوليوود سيد بديرة. وكان الفيلم صادماً فقد أظهر بالتصوير المباشر كيف تم إهمال حفظ الأفلام القديمة في أرشيف الدولة مع تغاضي الجميع وصمت المؤسسات الرسمية، بل وكيف طالب بعض المنتجين وقتها بحرق الأفلام القديمة!

نزيف مستمر

فيلم سيد بديرة قوبل في الصحافة المصرية وقتها بهجوم شديد وصل إلى حد القول إن بديرة كان لصاً للمنازل في بورسعيد قبل أن يهاجر إلى أميركا ويعمل بالتمثيل.

ورفض رئيس المركز القومي للسينما وقتها إرسال فيلم «المومياء» لترميم نسخته السلبية وإيقاد الوانه، بدعوى أن الشركة الأميركية التي اقترحت القيام بهذه العملية يمكن أن تستولي على النسخة ولا تعيدها إلى مصر. ولكن الحقيقة أن الشركة أرادت مقابل قيامها بالعملية، الحصول على حق تنظيم بعض العروض (غير التجارية) للفيلم وهو ما رفضه مخرج الفيلم شادي عبدالسلام، بينما الحقيقة أن عرض الأفلام المصرية (خاصة التي أنتجتها الدولة) عن طريق المركز القومي للسينما يتم في العالم كله من خلال أسابيع الأفلام والمهرجانات التي تشارك فيها مصر من دون أدنى اعتراض أو تحفظ. وكلها تصورات ساذجة قُمت بالرد عليها وتقديدها في الصحف في ذلك الوقت. لكن الجدل استمر، وكان أساسه تبرير الفشل. وكفى!

المهم أن سميير غريب اعترف في الندوة التي أشرت إليها بأن فيلم سيد بديرة «يفضح الواقع المزري» وهو حقيقي، وقال إنه شخصياً كان صاحب مشروع لترميم الأفلام المصرية القديمة يعتمد على إنشاء معمل للترميم، وتكوين

من أخطر المشاكل التي قابلت الأفلام الصامته أنه مع ظهور الفيلم الناطق تم التخلص من آلاف الشرائط القصيرة والطويلة الصامته اعتقاداً من أصحابها بأن الجمهور لن يشاهدها، كما أن دور السينما لم تعد مجهزة بألات عرض مناسبة لها بعد دخول الصوت.

والاحتفاظ بها لقيمتها التاريخية، فقد كانت القيمة التجارية أهم من التاريخ، وبالتالي تم تدمير آلاف الأفلام التي رأى صناعها أنها لن تدر عليهم أرباحاً وأن الإنفاق على حفظها يحملهم عبئاً مالياً دون مردود.

وكان هناك دون أدنى شك، تفكير مماثل لدى أصحاب شركات الإنتاج السينمائي في مصر، فقد فضل الكثيرون منهم بيع النسخ السلبية «النيغاتيف» للأجانب أو لبعض شركات التلفزيون التي تخصص قنوات تعرض الأفلام، وضاع بالتالي قسم كبير من الأفلام المصرية.

فقد تقاعست الدولة التي رفعت أيديها تماماً عن السينما، ورفضت بالتالي تحمل مسؤولية شراء مئات الأفلام من أصحابها، مفضلة ترك المشكلة لأصحابها يتصرفون فيها كما يحلو لهم بدعوى أن السينما أصبحت تخضع

مثل أشياء أخرى كثيرة في مصر، لنطق السوق. كما لو أن قيمة الفيلم قد اختصرت في الناحية المادية فقط، مع تجاهل قيمته الثقافية والتاريخية. وزعم البعض أن شركات التلفزيون (غير المصرية) التي اشترت النسخ السلبية من الأفلام المصرية قامت بترميمها وتحولها إلى نسخ رقمية بعد أن أنفقت عليها أموالاً طائلة لا تمتلكها أصلاً وزارة الثقافة المصرية، وأن اللوم يجب أن يقع بالتالي على من تقاعس عن إنفاق المال والشراء والاحتفاظ بالنسخ الأصلية داخل مصر، وليس على من تقدم واشترى وأنفق المال على الترميم والإنقاذ. وهي زاوية أخرى للنظر إلى الأمر.

في عام 2002 عندما كنت رئيساً لجمعية نقاد السينما المصريين تصدبت لقيادة حملة إعلامية لإنقاذ تراث السينما المصرية، نشرنا سلسلة مقالات ودراسات في مجلة «السينما الجديدة» التي ترأست تحريرها وكانت تصدر شهرياً عن الجمعية، وضمننا ندوة في المجلس الأعلى للثقافة حضرها عدد كبير من السينمائيين والمثقفين والنقاد، وكان يجلس إلى جوارى على منصة الحوار كمتحدثين رئيسيين: سميير غريب الرئيس السابق لما يسمى صندوق التنمية الثقافية الذي كانت له



أمير العمري
كاتب وناقد سينمائي مصري

من التحذيرات التي نشرتها اليونسكو في تسعينات القرن الماضي أنه مع كل فيلم جديد يولد يختفي ألف فيلم قديم، وأن العالم يشهد اختفاء فيلم قديم كل دقيقة تقريباً.

والمقصود تحلل النسخ السلبية القديمة المصورة حسب الأنظمة الكيميائية التقليدية قبل الانتقال إلى الشرائط الأكثر أماناً وقيل ظهور عصر التقنية الرقمية الحالية، أو قيام أصحاب الأفلام بالتخلص من نسخها الأصلية بالحرق والتدمير، لاعتقادهم بأن لا قيمة لها وأنهم يستطيعون إنتاج أفلام أهم.

أفلام مفقودة

من المعلومات المزعجة ما نشرته مؤسسة مارتين سكورسيزي لإنقاذ الأفلام التي قالت إن نصف الأفلام الأميركية المنتجة قبل عام 1950 (أي قبل الانتقال من الأفلام التي تصور على شرائط مصنوعة كانت تدخل في صنعها مادة نترات الفضة القابلة للاشتعال وذات العمر الافتراضي القصير) وأكثر من 90 في المئة من الأفلام المنتجة قبل العام 1929 قد اختفت من الوجود.

الأرشيف السينمائي الألماني قدر أن ما بين 80 إلى 90 في المئة من الأفلام الصامته قد اختفت، أي فقدان نحو 3500 فيلم

وقدر الأرشيف السينمائي الألماني أن ما بين 80 إلى 90 في المئة من الأفلام الصامته قد اختفت، وتضمن القائمة التي أعدها الأرشيف نحو 3500 فيلم مفقود.

أفلام ما قبل 1950 لم تتعرض فقط للحرش والإهمال في الحفظ بل كان السبب الرئيسي في اختفائها هو عدم إيمان شركات الإنتاج بأهمية حفظها